أخبار الخليج
العدد (17593) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 7 ذو الحجة 1447هـ - 24 مايو 2026م
www.akhbar-alkhaleej.com

البحرين الثالثة عربيا في مؤشر الازدهار البشري العالمي

المؤشر يقيس مدى قدرة الدول على تحويل مواردها الاقتصادية إلى نتائج تنعكس على حياة الأفراد ورفاهيتهم

كتب: علي عبدالخالق

حققت مملكة البحرين إنجازًا جديدًا على صعيد مؤشرات التنمية والرفاه وجودة الحياة، بعدما جاءت في المركز الثالث عربيًّا ضمن مؤشر الازدهار البشري العالمي لعام 2026 (GHPI)، كما حلت في المرتبة 37 عالميًا من بين 193 دولة، متقدمة على عديد من الدول حول العالم، في تأكيد جديد لنجاح المملكة في بناء بيئة تنموية متكاملة تعزز جودة الحياة والفرص والاستقرار.

وبحسب نتائج المؤشر الصادر عن مجلة CEOWORLD، سجلت البحرين 86.1 نقطة، لتأتي خلف دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عربيًّا، ومتقدمة على دول عدة في المنطقة والعالم.

ويعد مؤشر الازدهار البشري العالمي (GHPI) من المؤشرات الحديثة التي تقيس مدى قدرة الدول على تحويل مواردها الاقتصادية إلى نتائج تنعكس بشكل مباشر على حياة الأفراد ورفاههم، بعيدًا عن الاقتصار على معدلات النمو الاقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي فقط.

وأوضح التقرير أن المنافسة الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد العالمي اليوم لم تعد تقتصر على حصص الأسواق أو معدلات النمو الاقتصادي، بل أصبحت تتمحور حول سؤال أكثر جوهرية: أي الدول تُعد الأفضل للعيش والعمل وبناء المستقبل؟ ويقدم المؤشر إجابة قائمة على بيانات ومعايير متعددة تعيد رسم خريطة الازدهار الحقيقي في العالم.

ويعتمد المؤشر على مجموعة واسعة من المعايير، تشمل جودة الحياة، ومتوسط العمر المتوقع، ومستوى التعليم، ونصيب الفرد من الدخل، والاستقرار السياسي، وتوافر الفرص، حيث يتم تصنيف الدول ضمن مستويات تبدأ من «الازدهار النخبوي» وصولًا إلى «الازدهار الهش».

وأشار التقرير إلى أن هذه التصنيفات لا تمثل مجرد ترتيب سنوي للدول، بل تعد أداة استراتيجية مهمة لصناع القرار والمستثمرين والشركات والمهنيين حول العالم، إذ تسلط الضوء على البيئات الأكثر قدرة على دعم النجاح البشري وجذب المواهب ورؤوس الأموال وتحقيق الاستدامة طويلة الأمد.

وبيّن أن الدول التي تتقدم في المؤشر لا تصبح أكثر ثراءً فحسب، وإنما تنجح في بناء منظومات متكاملة قادرة على جذب الكفاءات والاحتفاظ بالثروات وتعزيز ميزاتها التنافسية بمرور الوقت.

وعلى الصعيد العالمي، تصدرت سويسرا قائمة الدول الأكثر ازدهارًا بشريًا في العالم لعام 2026 مسجلة 97.92 نقطة، تلتها آيسلندا في المركز الثاني بـ97.81 نقطة، ثم أستراليا ثالثًا بـ97.70 نقطة، ضمن قائمة تهيمن عليها الاقتصادات المتقدمة ذات المؤسسات القوية والأنظمة الاجتماعية المستقرة.

وضمت قائمة الدول العشر الأولى عالميًّا كلًّا من سويسرا وآيسلندا وأستراليا وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد وهونغ كونغ والدنمارك وسنغافورة، وهي دول نجحت في تحقيق توازن بين ارتفاع مستويات الدخل وقوة المؤسسات والأنظمة الاجتماعية وظروف العمل والحياة.

وأكد التقرير أن السباق العالمي اليوم لم يعد يتمحور حول تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى فحسب، بل بات يدور حول تحقيق «نمو عالي الجودة» ينعكس في التعليم والصحة والاستقرار وتكافؤ الفرص وجودة الحياة، مشيرًا إلى أن ازدهار الدول لا يقاس بما تحققه على الورق، بل بما يعيشه المواطنون فعليًا على أرض الواقع.

وأشار التقرير إلى أن نتائج نسخة 2026 تأتي في ظل تحديات عالمية متشابكة تشمل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، واستمرار تداعيات التضخم، والتوترات الجيوسياسية، والمنافسة المتزايدة على الكفاءات والمواهب، الأمر الذي يجعل جودة الحياة والاستقرار المؤسسي عاملين حاسمين في جذب الاستثمارات واتخاذ القرارات طويلة الأجل.

الاقتصاد المرن ركيزة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية في البحرين

بقلم: رجل الأعمال المهندس
إسماعيل الصراف

في ظل التحديات الاقتصادية المتسارعة والتقلبات العالمية المتزايدة، يبرز مفهوم الاقتصاد المرن كأحد أهم النماذج الحديثة التي تسعى الدول إلى تبنيها لضمان الاستقرار والاستدامة على المدى الطويل. فالاقتصاد المرن لا يقتصر على القدرة على مواجهة الأزمات، بل يمتد ليشمل القدرة على التكيف السريع، واستيعاب الصدمات، وإعادة التوازن بكفاءة دون التأثير على استمرارية النمو.

ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الركائز الأساسية، في مقدمتها تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، بما يعزز من قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية. كما يلعب الابتكار دوراً محورياً في دعم هذا التوجه، من خلال تطوير قطاعات جديدة وتعزيز الإنتاجية، بما يواكب التحولات الاقتصادية العالمية.

وفي هذا السياق، تبرز الرقمنة كعنصر أساسي في بناء اقتصاد مرن، حيث تسهم في تحسين كفاءة العمليات، وتعزيز الشفافية، وتسريع اتخاذ القرار، إلى جانب دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة عبر منصات رقمية متكاملة. فالاقتصادات التي تستثمر في البنية الرقمية تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المفاجئة.

كما يتميز الاقتصاد المرن بقدرته على خلق بيئة اقتصادية مرنة تسمح للطاقة البشرية بالعمل والإنتاج ضمن إطار تخطيطي منظم، يوازن بين الحرية الاقتصادية والتنظيم المؤسسي. فتمكين الكفاءات الوطنية وتعزيز مهاراتها يمثلان أحد أهم عوامل استدامة النمو الاقتصادي.

وبالنسبة إلى مملكة البحرين، فإن تطبيق مفهوم الاقتصاد المرن يتماشى مع توجهاتها نحو التنويع الاقتصادي وتعزيز دور القطاعات غير النفطية. حيث يمكن تعزيز هذا النموذج من خلال دعم الابتكار، وتوسيع الاعتماد على الحلول الرقمية، وتحفيز بيئة الأعمال، بما يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

كما أن تطوير السياسات الاقتصادية بما يواكب هذا المفهوم يسهم في تعزيز استمرارية الإنتاج، ورفع كفاءة المؤسسات، وضمان استقرار الأسواق، حتى في ظل الأزمات غير المتوقعة.

وفي المحصلة، فإن الاقتصاد المرن لا يمثل خياراً نظرياً، بل ضرورة استراتيجية في عالم يتسم بعدم اليقين. ومن خلال تبني هذا النموذج، يمكن للبحرين أن ترسخ اقتصاداً أكثر قدرة على التكيف، وأكثر استدامة، وقادراً على تحقيق نمو مستقر في مختلف الظروف.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

وسط تفاوت الأسعار..

اقتراب العيد يشعل أسواق الأضاحي في البحرين

تنوع في الخيارات..وتوقعات بانخفاض الأسعار بعد انتهاء موسم الحج

كتبت: نوال عباس

تشهد أسواق المواشي في مملكة البحرين حركة نشطة ومتزايدة مع اقتراب عيد الأضحى المبارك، حيث يرتفع الطلب على الأضاحي تدريجيا ليصل إلى ذروته في الأيام الأخيرة قبل العيد، وسط اعتماد كبير على الاستيراد من عدة دول وتفاوت في الأسعار بحسب النوع والجودة.

وتتركز عمليات البيع في أسواق المواشي والمسالخ الرسمية في البحرين، مع إقبال واضح على الأغنام المستوردة من عمان والمملكة العربية السعودية والصومال، إضافة إلى بعض الأنواع المحلية، في ظل اعتماد شريحة واسعة من الأسر على الحجز المسبق أو الجمعيات الخيرية لتأمين الأضاحي.

ارتفاع أسعار الشحن

يقول تاجر المواشي محمود البقالي «شهدت أسعار المواشي هذا العام ارتفاعا كبيرا بسبب ارتفاع اسعار الشحن نظرا للظروف الجيوسياسية، وبالإضافة الى دخول موسم الاضاحي وزيادة الطلب على الاضاحي، فقد ارتفع سعر راس الغنم الصومالي من 55 دينارا الى 80 دينارا، والنعيمي ارتفع إلى 150 و180 دينارا، مشيرا إلى أن معظم المواشي تم استيرادها من المملكة العربية السعودية وعمان بالإضافة إلى تربية البعض منها في مملكة البحرين، وتوقع البقالي انخفاض الاسعار مرة أخرى بعد انتهاء موسم الحج.

ومن جانبه أكد تاجر المواشي علي الدهناوي ان هناك إقبالا من المستهلكين على شراء الاضاحي مع توافر كميات كبيرة من المواشي هذا العام رغم الظروف السياسية المتوترة، حيث حرصت مملكة البحرين على استيرادها عن طريق المملكة العربية السعودية مع تقديم التسهيلات لتوفيرها في موسم الاضاحي، وأضاف «استوردنا كميات كبيرة من الأغنام من الصومال عن طريق المملكة العربية السعودية وكذلك من عمان»، ملفتا إلى ارتفاع أسعارها هذا العام بسبب ارتفاع اسعار الشحن بنسبة تصل الى50% فقد كانت اسعار الشحن تصل الى 12 ألف دينار ووصلت بعد الأوضاع السياسية الأخيرة والحرب إلى 23 ألف دينار، ما أدى الى ارتفاع اسعار المواشي فقد وصل سعر رأس الغنم الصومالي الى 80 دينارا تقريبا والماعز الى 100 دينار.

بينما يقول تاجر المواشي علي الكأس «ان أسعار المواشي ارتفعت كثيرا بسبب زيادة الطلب على شرائها من المملكة العربية السعودية لدخول موسم الحج ومن جميع الدول الإسلامية، وكذلك بسبب ارتفاع اسعار الشحن بسبب الظروف الجيوسياسية، فوصل سعر راس الغنم الصومالي إلى 80 دينارا، والنعيمي يتراوح سعره بين 150 دينارا و180 دينارا، ملفتا ان اغلب الناس يفضلون شراء الغنم الصومالي للأضحية لتناسب الأسعار.

تفاوت الأسعار

وتشير التقديرات إلى تفاوت واضح في أسعار الأضاحي بحسب السوق والنوع، ففي مملكة البحرين يتراوح سعر الخروف الصومالي: بين 50 و70 دينارًا، والخروف السوداني/الأسترالي: بين 80 و110 دنانير، والخروف النعيمي: بين 140 و190 دينارًا، والماعز: بين 90 و130 دينارًا.

بينما في دول الخليج مثل السعودية يتراوح من 700 إلى 1500 ريال، والإمارات يتراوح من 900 إلى 2500 درهم، والكويت يتراوح من 80 إلى 180 دينارًا، وقطر يتراوح من 1000 إلى 1300 ريال تقريبًا.

ومن اهم العوامل التي تؤثر على أسعار الأضاحي تكاليف الاستيراد والشحن والنقل، وأسعار الأعلاف عالميًا وتأثيرها على كلفة التربية، الطلب الموسمي المرتفع قبل عيد الأضحى، تنوع سلالات المواشي وجودتها وأوزانها، الظروف الجيوسياسية وتأثيرها على سلاسل الإمداد، سياسات الاستيراد والرقابة البيطرية في دول الخليج، كما أن أي زيادة في الطلب خلال فترة قصيرة تؤدي مباشرة إلى ضغط على المعروض، ما ينعكس على الأسعار.

○ محمود البقالي.

تحولات

كما اكدت أكثر البيانات ان هناك تطورا في اسعار الاضاحي في دول الخليج هذا العام مقارنة بالسنوات السابقة، حيث شهدت ارتفاعًا تدريجيًا خلال السنوات الأخيرة، بمتوسط يتراوح بين 5% و10% سنويًا في بعض المواسم، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والشحن الدولي، زيادة أسعار الأعلاف عالميًا، ارتفاع الطلب في المواسم الدينية، التغيرات في سلاسل التوريد العالمية، وفي بعض المواسم، شهدت الأسواق استقرارًا نسبيًا بفضل زيادة الاستيراد وتنويع المصادر، ما ساعد على الحد من قفزات سعرية كبيرة.

اما بالنسبة إلى مؤشر الطلب والاستهلاك فيُظهر السوق الخليجي نمطًا واضحًا في الاستهلاك الموسمي فيبدأ الطلب بالارتفاع قبل العيد بنحو 10 إلى 14 يومًا ويصل إلى ذروته في الأيام الثلاثة الأخيرة قبل العيد، ويفضل كثير من المستهلكين الحجز المسبق عبر الأسواق

○ علي الدهناوي.

أو الجمعيات، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع الطلب بنسبة كبيرة خلال موسم الأضاحي مقارنة ببقية أشهر السنة، ما يجعل هذا القطاع أحد أبرز المواسم الاقتصادية السنوية في المنطقة.

ويشهد سوق الأضاحي في الخليج عدة تحولات حديثة، أبرزها تزايد الاعتماد على الحجز الإلكتروني والخدمات الرقمية، توسع دور الجمعيات الخيرية في إدارة الأضاحي وتوزيعها، زيادة الطلب على الأضاحي الجاهزة والمذبوحة بدلًا من الحية، وتنوع أكبر في مصادر الاستيراد لتقليل تقلبات الأسعار، وارتفاع الوعي الاستهلاكي لدى الأسر في اختيار الأضحية بحسب الميزانية والجودة.

وتؤكد المؤشرات أن سوق الأضاحي في البحرين والخليج يمثل قطاعًا موسميًا مهمًا يجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والديني، مع استمرار تأثره بعوامل العرض والطلب العالمية، وتطور واضح في أساليب البيع والشراء خلال السنوات الأخيرة.